الحوكمة البيئية في الجزائر –تحديات وآفاق–

Environmental Governance in Algeria - Challenges and Prospects

هواري بن نواعي[1] ، خاتمة لواتي[2*]، منال ابتسام منقوري[3]

[1] مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، جامعة عين تموشنت (الجزائر)، houari.benoaie@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة عين تموشنت (الجزائر)، khatima.louati@univ-temouchent.edu.dz

[3] جامعة عين تموشنت (الجزائر)، menel.mankouri@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 23 /12/ 2024 **تاريخ القبول:** 20 /01/ 2025 **تاريخ النشر:** 31 /01/2025

ملخص :

تستهدف هذه الدراسة اكتشاف واقع الحوكمة البيئية بالجزائر، بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي عبر التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالحوكمة البيئية، وتحديات تحقيقها لتحديد مكامن القوة لتعزيزها، ومكامن الضعف لمعالجتها من خلال استشراف أفاق تطويرها بالجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر كانت من الدول الرائدة التي انخرطت في مسعى الحفاظ على البيئة الذي نادت به المنظمات الدولية، حيث سنت العديد من القوانين وأنشأت عدة مؤسسات مركزية وفرعية، في صنع وتنفيذ السياسات البيئية؛ كما واجهت الجزائر تحديات مختلفة على غرار اعتماد الصناعة الجزائرية على الاستهلاك المكثف للطاقة.

كلمات مفتاحية: بيئة، حوكمة، تحديات، آفاق، الجزائر.

تصنيفات JEL : O50،Q56،Q0.

Abstract:

This study aims to explore the reality of environmental governance in Algeria, relying on the descriptive and analytical approaches by addressing the concepts associated with environmental governance and the challenges of achieving it to identify the strengths to strengthen it and the weaknesses to address them by foreseeing the prospects for its development in Algeria.

The study found that Algeria was one of the pioneering countries that engaged in the endeavor to preserve the environment called for by international organizations, enacting several laws and establishing several central and subsidiary institutions in making and implementing environmental policies; Algeria also faced various challenges such as the dependence of the Algerian industry on energy consumption.

المؤلف المرسل :لواتي خاتمة

Keywords: Environment, Governance, Challenges, Prospects, Algeria.
JEL Classification Codes : Q0 ; Q56 ; O50.

1. مقدمة

في عالم اليوم، حيث يتزايد الوعي بأهمية الاستدامة والتأثيرات البيئية والاجتماعية للأعمال، يبرز مفهوم الحوكمة الثلاثية (ESG) كإطار عمل شامل لتقييم أداء الشركات والمؤسسات؛ تتكون الحوكمة الثلاثية من ثلاثة أبعاد رئيسية: البيئية، الاجتماعية، وحوكمة الشركات، هذه الأبعاد تعمل بشكل متكامل لتقييم مدى التزام الكيان بمعايير الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

تشكل الحوكمة البيئية أحد أركان الحوكمة الثلاثية، حيث تتعلق بجميع الجوانب البيئية لأعمال الشركات، تشمل التخفيف من آثار التغير المناخي، إدارة الموارد الطبيعية، والحد من التلوث؛ كما أن الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة على مستوى العالم قد دفع الشركات إلى تبني ممارسات بيئية مستدامة، ليس فقط لتلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن أيضا لتحقيق ميزة تنافسية وجذب المستثمرين المسؤولين.

1.1مشكلة الدراسة:

جاء مفهوم الحوكمة البيئية لضبط الأداء البيئي للمنظمات، وإشراك مختلف الفاعلين للارتقاء بالبيئة، وضمان إدارة بيئية فعالة لمواجهة المشاكل البيئية المتفاقمة، وهذا ما شكل قاعدة صلبة ومرجعية أساسية بنيت عليها مختلف الدراسات والأبحاث للتجديد المستمر؛ فصار على صناع القرار بالجزائر ضرورة تبني هذا المفهوم والعمل على إدراجه في قضية التنمية بغية تحقيق استدامة بيئية شاملة.

على ضوء ما سبق، تأتي إشكالية الدراسة كالآتي:

كيف تطور مفهوم الحوكمة البيئية في الجزائر؟

من هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما المقصود بالحوكمة البيئية؟ وما هي مبادئها؟
2- ما هي محددات تطبيق الحوكمة البيئية؟
3- فيم تتمثل أهم أليات تطبيق الحوكمة البيئية بالجزائر؟
4- فيم تتمحور تحديات تبني الحوكمة البيئية في الجزائر؟
5- ما هي الآفاق المستقبلية لتطوير الحوكمة البيئية في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة انطلاقا من مشكلة الدراسة، كما يلي:

1- الحوكمة البيئية هي مجموعة من القوانين والتشريعات التي تضبط سلوكيات الفرد والمؤسسة في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها؛ ترتكز على مجموعة من المبادئ، أهمها: الشفافية، العدالة، الكفاءة والفعالية، المساءلة؛

2- أبرز ما يحد من تطبيق الحوكمة البيئية هو التكاليف العالية للممارسات البيئية التي ترتكز على بنية تحتية متينة وتكنولوجيا متطورة، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي، ووجود مقاومة للتغيير لدى الموظفين؛

3- بادرت الجزائر بالسير في مسار الحوكمة البيئية من خلال سن عدة قوانين وتشريعات بيئية، وإنشاء مؤسسات مختصة بالبيئة، فضلا عن تشجيع المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على البيئة، فضلا عن تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر عبر الاستثمار في ريادة الأعمال الخضراء؛

4- تواجه الجزائر على غرار كل الدول النامية عدة تحديات تحول دون نجاح تبنيها لمفهوم الحوكمة البيئية، كالاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز، وضعف المؤسسات المسؤولة عن حماية البيئة من حيث الموارد البشرية وغياب التنسيق فيما بينها، ونقص الوعي البيئي لدى المجتمع الجزائري؛

5- لعل أهم ما يجب أخذه بعين الاعتبار لتطوير الحوكمة البيئية بالجزائر هو القيام بحملات توعية بضرورة حماية البيئة، وإدراج هذا المفهوم ضمن البرامج التعليمية بالمدارس الابتدائية، وتطوير التشريعات البيئية لتكون أكثر صرامة.

3.1 أهداف الدراسة:

تم حصر أهداف هذه الدراسة في:

- الإلمام بالجانب النظري المتعلق بالحوكمة البيئية؛
- التعرف على آليات تطبيق الحوكمة البيئية في الجزائر؛
- حصر تحديات تبني الحوكمة البيئية في الجزائر؛
- التعرف على سبل تطوير الحوكمة البيئية في الجزائر.

4.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون موضوع الحوكمة البيئية يعتبر من المواضيع التي وجب ويجب البحث فيها دوما، كون تطوير هذا المفهوم بالجزائر يمثل تحديا لكل الدول ولكل الأجيال، والنجاح في اعتماده سينعكس إيجابيا على مؤسسات الدولة والمجتمع ككل، وما تضاعف الدراسات البحثية والأوراق العلمية إلا دليل يؤكد أهمية ذلك.

2. مفهوم الحوكمة البيئية:

1.2 نشأة وتعريف مصطلح الحوكمة البيئية:

ظهرت أولى بوادر الاهتمام العالمي بمفهوم الحوكمة البيئية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد عام 1972 بستوكهولم السويدية، حيث ارتبط بشؤون الأرض والمناخ، يعتبر هذا الأخير أول مؤتمر يجعل من البيئة قضية رئيسية، من نتائجه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة **UNEP**؛ حظي مصطلح الحوكمة البيئية باهتمام كبير ومتزايد من طرف الفاعلين في المجتمع الدولي أفرادا ومؤسسات، نظرا للتدهور الذي آلت إليه البيئة الطبيعية ومستقبل الحياة البشرية بشكل خاص. (ولد لغواطي و مكيداش، 2023، الصفحات 34-35)

الجدول (1): تعاريف المنظمات الدولية لمصطلح الحوكمة البيئية

الرقم	الكاتب	التعريف	المصدر
1	الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة	هي تفاعلات متعددة المستويات (محلية، وطنية، دولية) بين ثلاث جهات رئيسية هي الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، تتفاعل فيما بينها بطرق رسمية أو غير رسمية في صياغة وتنفيذ السياسات استجابة للمطالب والمدخلات المتعلقة بالبيئة من المجتمع.	(سي حمدي، 2022، صفحة 950)
2	مركز المشروعات الدولية	تمثل الإطار الذي تقوم من خلاله إدارة الشركات بممارسة وجودها، والتركيز على العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وأصحاب المصالح والمساهمين، وكيفية التعامل بين هذه الأطراف في عمليات الإشراف على الشركة.	(محمود، خطاب، و ندا، 2023، الصفحات 28-29)
3	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تتمثل في الإجراء الذي يتم من خلاله التوصل إلى القرارات البيئية، ومن يقوم باتخاذ هذه القرارات.	(Huanchen , Xiaodong , & Junjie , 2024, p

4	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تمارسها بعض المنشآت التي تعمل في مجتمعات مختلفة، تقوم باتخاذ قرارات من شأنها حماية البيئة، وتشمل هذه المؤسسات العديد من الجهات سواء حكومية أو تابعة للمجتمع المدني أو القطاع الخاص.	(القروي، 2024، صفحة 755)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مصادر مختلفة

2.2 مبادئ الحوكمة البيئية:

هناك العديد من المبادئ التي تشمل عدة جوانب، تتجلى أهمها في: (عبد الله، حامد، و الشحات، 2024، الصفحات 389-390)

- **المشاركة والشفافية:** عبر مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في صنع القرارات البيئية، حيث ينبغي عرض البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل شفاف ومتاح للجميع.
- **العدالة والمسؤولية:** يجب أن تكون القرارات البيئية قائمة على معايير عادلة من جهة، ومساءلة الجميع عن أعمالهم وتأثيرها على البيئة من جهة أخرى.
- **التنمية المستدامة:** عبر التوفيق بين احتياجات البشر والحفاظ على البيئة، حيث لا يتعارض النمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي.
- **العلم والتكنولوجيا:** عبر استناد ومواكبة القرارات البيئية على تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة.
- **الشراكة والتعاون:** من خلال تظافر جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق أهداف الحوكمة البيئية.
- **العمل العابر للحدود:** عبر تعاون الدول والمجتمعات المختلفة للتعامل مع قضايا البيئة التي تتجاوز حدود الدول.
- **الاستدامة البيئية:** من خلال استهداف الحوكمة البيئية الحفاظ على البيئة بشكل مستدام عن طريق تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ومسؤول.

ويمكن اختصار هذه المبادئ في الشكل التالي:

الشكل 1: مبادئ الحوكمة البيئية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (عبد الله، حامد، و الشحات، 2024، الصفحات 389-390)

3.2 محددات تطبيق الحوكمة البيئية:

لتضمن مختلف الشركات وحتى الدول الاستفادة من تطبيق الحوكمة البيئية، يجب توفر مجموعة من المحددات التي تجعل تطبيق مبادئها سليما، تنقسم هذه المحددات إلى مجموعتين يبرزها الشكل الآتي:

الشكل 2: محددات تطبيق الحوكمة البيئية

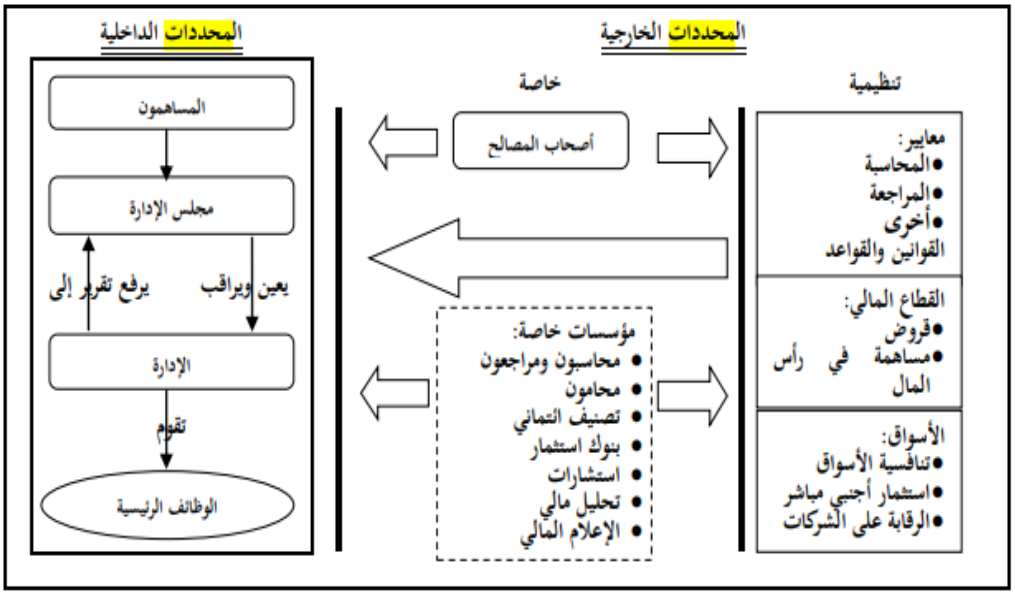

المصدر: (Magdi & Nadereh, 2000, p. 5)

تشتمل المحددات الخارجية على المناخ العام للاستثمار في الدولة، القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله الشركات، وجود نظام مالي جيد يوفر التمويل المناسب، إضافة إلى كفاءة وفعالية الأجهزة الرقابية. أما المحددات الداخلية فترتبط بالقواعد والأساليب المطبقة داخل الشركة، والتوزيع المناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية. تتأثر هذه المحددات بعوامل أخرى مرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي، الوعي المجتمعي. (موسى و بكيري، 2021، صفحة 167)

4.2 ركائز الحوكمة البيئية:

تستند الحوكمة البيئية على أربعة فواعل أساسية مشتركة تتفاعل فيما بينها، تتمثل في: (ليلة، 2013، صفحة 17)

- **الدولة:** تضع العديد من الدول المشاكل البيئية على جدول الأعمال السياسية، أين تقوم بترجمة التشريعات البيئية الدولية إلى سياسات وطنية عبر سن قوانين وإحداث هيئات للتكفل بها.
- **المجتمع المدني:** عبر تأطير الأفراد وإشراكهم للعمل التطوعي في الشأن العام، وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة وحق الدخول إلى الموارد العامة، ما ينعكس إيجابا على سياسات الدولة. (متيجي، 2023، صفحة 191)
- **القطاع الخاص:** يمثل آلية تنمية مستدامة مبنية على نمو اقتصادي عادل يحتاج إلى تعاون ومشاركة وتنسيق القطاع الخاص لإنجاز أي سياسة بيئية. (حمرون، 2017، صفحة 20)
- **المنظمات الدولية:** تساهم بشكل كبير في ترقية السياسات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة البيئية.

والشكل التالي يختصر هذه الفواعل:

الشكل 3: ركائز الحوكمة البيئية

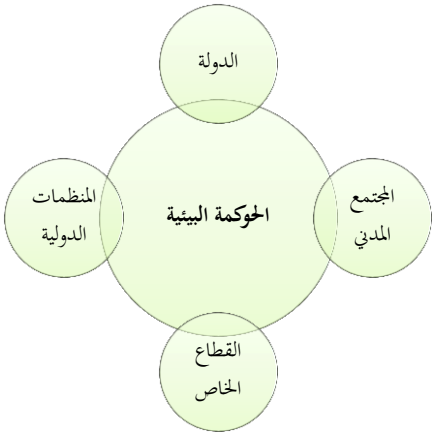

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (ليلة، 2013، صفحة 17)

5.2 أهمية الحوكمة البيئية:

لمفهوم الحوكمة البيئية أهمية بالغة على الدولة والمؤسسات الصناعية والمجتمع على حد سواء، فهو يمكن من: (فتوح، الخربوطلي، و عبد الباسط، 2023، الصفحات 22-23)

- تنظيم إجراءات العمل البيئي داخل المؤسسات الصناعية، بما يؤدي إلى تحسين الممارسات البيئية وتخفيض المخاطر التي تسبب أضرارا على البيئة الطبيعية؛
- تحديد الأدوار والمسؤوليات البيئية، ما يفضي إلى وجود محاسبة بيئية فعالة؛
- زيادة فاعلية إدارة المخاطر البيئية نظرا لزيادة الرقابة من لجان المراجعة والتدقيق ومجلس إدارة المؤسسات؛
- تعزيز الرقابة عبر لجان المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي؛
- تحسين التقييم البيئي للمؤسسات، ما يحفز إقبال المستثمرين على شراء أسهم هذه المؤسسات.

3. واقع الحوكمة البيئية بالجزائر:

تتطلب المحافظة على البيئة في الجزائر اهتماما خاصا، حيث يعتبر تظافر جهود مختلف قطاعات النشاط الحكومي أمرا ضروريا على المستوى الوطني. **(Messali & Chakour, 2018, p. 481)**

1.3 الواقع القانوني:

عام 1983 صدر قانون أساسي لإرساء المبادئ العامة لحماية البيئية، لكن بدون تحديد الأدوات المناسبة لتحقيق أهدافه، (مزاجة، 2023، صفحة 63) التي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 3: الحوكمة البيئية حسب التشريع الجزائري

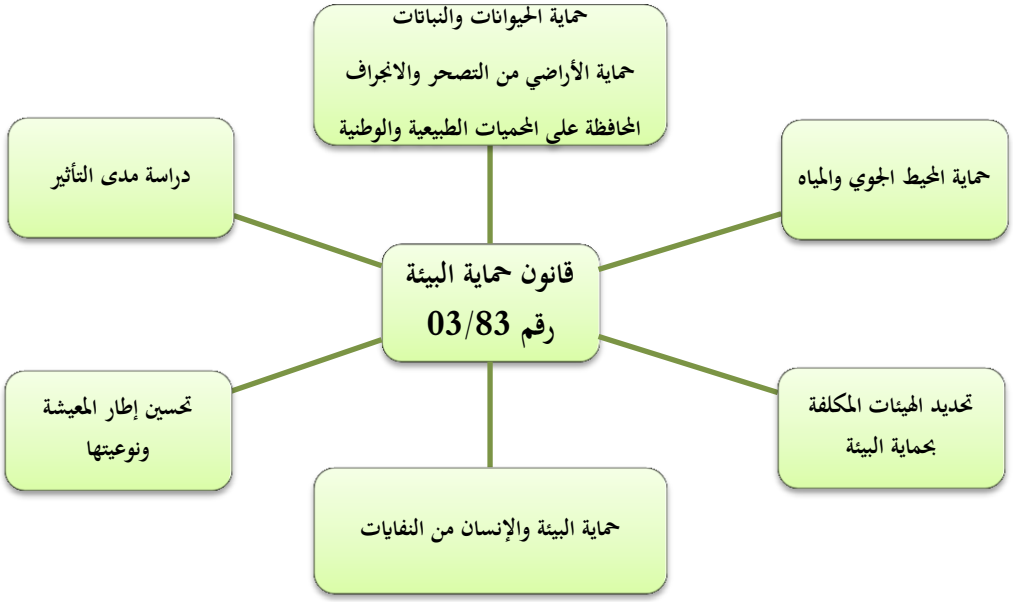

المصدر: (شارفي و ميموني، 2023، صفحة 92)

كما أصدرت الدولة الجزائرية جملة من القوانين المتعلقة بالبيئة، أبرزها: (سي حمدي، 2022، الصفحات 953-955)

- قانون التنمية المستدامة رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة؛
- القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها؛
- القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتنميته؛
- القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة؛
- القانون 03/04 المتعلق بحماية المناطق الجبلية؛
- القانون 06/07 المتعلق بتسيير النفايات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

كما شاركت الجزائر في عديد المؤتمرات وصادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنشط وتتعلق بمجال البيئة، أبرزها: (غربي و عجرود، 2018، الصفحات 313-314)

- مؤتمر ستوكهولم (السويد) عام 1972 والمتعلق بحماية البيئة من التلوث؛
- مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو (البرازيل) عام 1992؛
- اتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 1992-1994؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994-1996؛

- اتفاقية الإطار للأمم المتحدة للتغير المناخي في كيوتو (اليابان) عام 1997.

2.3 الواقع المؤسساتي:

تعنى العديد من الهياكل الرسمية بتجسيد حوكمة البيئة في الجزائر، وهي موجزة في الجدول التالي:

الجدول 2: الأطر المؤسساتية لحماية البيئة

وزارة البيئة	منظمات حماية البيئة
– وزارة الهيدروليكا والبيئة والغابات؛ – وزارة الداخلية؛ – مندوب الوزارة للبحث والتكنولوجيا والبيئة؛ – وزارة التربية الوطنية؛ – الوزارة المكلفة بالجامعات؛ – وزارة الداخلية والسلطات المحلية والبيئة؛ – المديرية العامة للبيئة والتفتيش البيئي على مستوى ولايات الدولة المختلفة؛ – كتابة الدولة المكلفة بالبيئة؛ – وزارة التخطيط العمراني والبيئة؛ – وزارة التخطيط المكاني والبيئة والمدينة؛ – وزارة البيئة والموارد المائية؛ – وزارة البيئة والطاقات المتجددة.	– المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛ – الوكالة الوطنية للنفايات؛ – المعهد الوطني للتدريب البيئي؛ – اللجنة الساحلية الوطنية؛ – المركز الوطني لتقنيات الإنتاج الأنظف؛ – الوكالة الوطنية للتغير المناخي؛ – المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية؛ – مديريات البيئة الولائية؛ – المفتشية العامة للبيئة؛ – المفتشية الإقليمية للبيئة.

المصدر: (Hamouche & Bouhadida, 2020, pp. 303-304)

3.3 الواقع الاقتصادي:

تجسد في أنظمة الضرائب والإعانات البيئية، بحيث أن أي شركة تقوم بتلويث البيئة فهي مسؤولة حسب المرسوم 98-339 من قانون المالية التكميلي لعام 2002 و2003؛ حيث تم فرض ضرائب بيئية تحت شعار "الملوث يدفع" المستوحى من التسميات التي صنعتها الدول الصناعية، فأثرت على الأنشطة ذات معدل التلوث المرتفع؛ في حين أن الإعانات أنشئت عبر صناديق بيئية لدعم أنشطة حماية البيئة والتنمية المستدامة. **(Belfatmi, 2016, p. 75)**

والجدول التالي يبرز أهم السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر قصد حماية البيئة:

الجدول 3: الأطر الاقتصادية لحماية البيئة

الضرائب البيئية	صناديق الدعم البيئي
– ضريبة على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئية؛ – ضريبة على المنتجات البترولية؛ – الضريبة على الإطارات الجديدة المستوردة؛ – ضريبة على زيوت التزليق ومستحضراته؛ – ضريبة تحفيزية لخفض مخزون المخلفات الصناعية؛ – ضريبة تحفيزية للتخلص من النفايات المتعلقة بأنشطة رعاية المستشفيات والعيادات؛ – ضريبة إضافية على مياه الصرف الصناعي؛ – ضريبة تكميلية على التلوث الجوي الناجم عن المنشأ الصناعي؛ – ضريبة الصرف الصحي؛ – ضريبة محددة على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمنتجة محلية.	– الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛ – الصندوق الوطني لإدارة الطاقة؛ – الصندوق الوطني للطاقة المتجددة والإنتاج المزدوج؛ – صندوق تعزيز التنافسية الصناعية؛ – صندوق مكافحة التصحر.

المصدر: (دراعو، زعيمي، و دقيش، 2018، صفحة 8)

4.3 تحديات تطبيق الحوكمة البيئية بالجزائر:

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية، إلا أن هناك فجوة في تحقيق الحوكمة البيئية بالشكل المطلوب، يعود هذا إلى عدة معوقات أهمها: (صاطوري، 2016، صفحة 307)

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال، وعدم إعطاءها حقها الكامل؛
- اعتماد الصناعة الجزائرية على الاستهلاك المكثف للطاقة نظير امتلاك الجزائر لغاز طبيعي وثروة نفطية هائلة؛
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
- سوء استغلال موارد الطاقة، والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة؛

- النمو الديمغرافي المتزايد وسوء التهيئة العمرانية المنجزة؛
- ضعف الشراكة البيئية والإعلام البيئي.

5.3 آفاق تطبيق الحوكمة البيئية بالجزائر:

لتجاوز كل العقبات التي تحول دون نجاح تطبيق الحوكمة البيئية بالجزائر، يجب القيام بـ:

- النظر بجدية في جائم الانتهاكات البيئية المتكررة الناجمة عن الاستعمال اللاعقلاني للموارد الطبيعية؛ (مزاجة، 2023، صفحة 71)
- "تعزيز الشفافية والمساءلة؛
- تطوير آليات مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في السياسات البيئية؛
- تشجيع ودعم مراكز البحث العلمي لتحفيز الاهتمام بقضايا الحوكمة البيئية؛" (سخري، 2019، صفحة 58)
- "إرساء نظم قانونية وتحفيزات وسياسات وقائية ملتفة حول فكرة الأنظمة الخضراء في الاقتصاد، ترتبط بحلقات الاستخراج، الإنتاج، الاستغلال، التوزيع والاستهلاك؛
- دعم وتحفيز مشاريع الرسكلة وإعادة التدوير للتصالح مع البيئة؛
- الاستثمار في الطاقات المتجددة والبدائل الصديقة للبيئة؛
- زيادة حملات التوعية عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال للترويج للثقافة البيئية؛" (ولد لغواطي و مكيداش، 2023، الصفحات 50-51)
- "سن قوانين تلزم المؤسسات الصناعية بضرورة التحول نحو الإنتاج الأخضر لترشيد البصمة البيئية للموارد الطبيعية؛
- تبني نماذج ومعايير محاسبية تحدد مقاييس الإفصاح عن أنشطة حماية البيئة؛
- إلزام المؤسسات الصناعية بوضع خطط زمنية للتحول نحو الابتكار الأخضر، مع متابعة تنفيذها؛" (القروي، 2024، صفحة 779)
- "إدخال الإعلام البيئي المتخصص للجامعات والكليات وأقسام الإعلام؛
- إقرار قانون بيئي يلزم كل مؤسسة إعلامية بتخصيص مساحة لطرح قضايا بيئية؛
- تنظيم استطلاعات للجمهور لمعرفة آرائهم في المواضيع والمشاكل البيئية؛" (عبد الله، حامد، و الشحات، 2024، صفحة 400)
- ضرورة تبني المؤسسات الصناعية المواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية إيزو 14001؛ (مباركي و بلخير، 2023، صفحة 529)

- "إنشاء منصة إلكترونية شاملة ومحدثة لإتاحة كافة المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالحوكمة البيئية، لتعزيز حق الجميع في الحصول على المعلومات البيئية تحقيقا لمبدأ الشفافية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الحوكمة البيئية؛" (صالح، 2024، الصفحات 1419-1420)

II - الطريقة والأدوات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في جزئها النظري المتعلق بموضوع الحوكمة البيئية، بالاستعانة بالدراسات السابقة وبعض المراجع من كتب، أطروحات، ومقالات ذات الصلة قصد ضبط مفهوم الحوكمة البيئية وركائزها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحديد مكامن القوة والضعف في التجربة الجزائرية ضمن هذا المجال، قصد بلورة آفاق مستقبلية متينة لترسيخ هذا المفهوم في الجزائر بغية الحد من الأضرار على البيئة الطبيعية.

4. تحليل النتائج

باستهداف الدراسة لتحديد واقع الحوكمة البيئية بالجزائر، وبعد التطرق إلى الجانب النظري للحوكمة البيئية، ومن ثم حصر تحديات تطبيقها بالجزائر فضلا عن آفاق التطبيق الأمثل لها، توصلت إلى النتائج التالية:

- الحوكمة البيئية هي مفهوم شامل يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة عبر مجموعة من السياسات والقوانين والآليات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ كما ترتبط بتنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، فتشمل جميع الجوانب التي تؤثر على البيئة، من إنتاج الطاقة إلى إدارة النفايات، وصولا إلى حماية التنوع البيولوجي.
- أبرز ما يحد من تطبيق الحوكمة البيئية هو التكاليف العالية للممارسات البيئية التي تستوجب توفر بنية تحتية متينة وتكنولوجيا متطورة، فضلا عن انتشار الفساد الإداري والمالي، وانعدام الوعي البيئي لدى المجتمع؛
- بادرت الجزائر بالسير ضمن مسار الحوكمة البيئية عبر المشاركة في الاتفاقيات الدولية، وسن عدة تشريعات بيئية، وإنشاء مؤسسات بيئية منضوية تحت لواء وزارة البيئة وجودة الحياة، فضلا عن إشراك المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسات البيئية؛
- تواجه الجزائر عدة تحديات تحول دون نجاح تبنيها لمفهوم الحوكمة البيئية، أهمها الاعتماد الكلي في الاقتصاد الجزائري على البترول والغاز، ونقص الوعي البيئي لدى المجتمع الجزائري؛

- لعل أهم ما يجب أخذه بعين الاعتبار لتطوير الحوكمة البيئية بالجزائر هو القيام بحملات توعية بضرورة حماية البيئة خصوصا عبر قنوات الإعلام والاتصال، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

5. خاتمة

في الختام، تبقى الحوكمة البيئية في الجزائر تحديا كبيرا، ولكنه ليس مستحيلا، فبالاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير التشريعات البيئية، وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، يمكن للجزائر أن تحقق تقدما ملموسا في هذا المجال؛ فالحفاظ على البيئة ليس خيارا، بل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في بيئة نظيفة وصحية. لذلك تم تقديم آفاق للبحوث المستقبلية لتطوير وتعزيز الحوكمة البيئية بالجزائر:

- دور القطاع العام في تطوير الحوكمة البيئية في الجزائر؛
- أهمية إشراك القطاع الخاص في تعزيز الحوكمة البيئية بالجزائر؛
- دور المجتمع المدني في تحقيق حوكمة البيئة في الجزائر؛
- تجارب دولية في حوكمة البيئة؛
- دور التحول الرقمي في تنمية الحوكمة البيئية بالجزائر؛
- أهمية التدقيق البيئي في تعزيز الحوكمة البيئية الجزائرية؛
- دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر في تحقيق الحوكمة البيئية.

6. قائمة المراجع

- **باللغة العربية:**

1. إسراء حامد فتوح، ماجد محمد يسرى الخربوطلي، ووائل فوزي عبد الباسط. (2023). أثر التحول الرقمي على الحوكمة البيئية لتعظيم قيمة المنشأة. مجلة العلوم البيئية، 52(3)، الصفحات 17-30.
2. الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، 16(16)، الصفحات 299-311.
3. تواتية مزاجة. (2023). هياكل الحوكمة البيئية والتدابير الخضراء في الجزائر: نتائج وأداء مختار. مجلة الاقتصاد والبيئة، 6(2)، الصفحات 54-74.
4. حسام الدين طه مباركي، وآسية بلخير. (2023). دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية - دراسة حالة شركة بريتيش بتروليوم-. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 8(1)، الصفحات 509-531.
5. ديهية حمرون. (2017). الإعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية، (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة: بجاية.

6. رحيم متيجي. (2023). الاتجاهات الحديثة للمراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية -دراسة حالة شركات الإسمنت-، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر: باتنة.
7. رضا موسى، وجمال الدين بكيري. (2021). دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 3(2)، الصفحات 163-179.
8. سعيدة ولد لغواطي، وفريدة مكيداش. (2023). الجباية الإيكولوجية كآلية اقتصادية لتجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر -الواقع والتحديات-. مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان، 1(2)، الصفحات 27-52.
9. شذى اسماعيل عبده القروي. (2024). دور الحوكمة البيئية في تعزيز تبني استراتيجية التحول للابتكار الأخضر وخلق قيمة للمنشآت المصرية (دراسة تطبيقية). المجلة العلمية للبحوث التجارية، 4(2)، الصفحات 743-783.
10. عبد المومن سي حمدي. (2022). الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(2)، الصفحات 946-961.
11. عز الدين دراعو، رمزي زعيمي، وجمال دقيش. (2018). الاقتصادي الأخضر في الجزائر بين المفاهيم والتطبيقات. ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة (الصفحات 1-11). جامعة عباس لغرور: خنشلة.
12. عزوز غربي، وسارة عجرود. (2018). الحوكمة البيئية مقاربة مفاهيمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 7(2)، الصفحات 307-319.
13. علي ليلة. (2013). المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
14. عمر شارفي، وياسين ميموني. (2023). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية على أداء مؤسسة نفطال بولاية الشلف. مجلة الاقتصاد والمالية، 9(1)، الصفحات 88-104.
15. محمد عوض سلمان عبد الله، إيناس محمود حامد، ونهال محمد الشحات. (2024). تقييم دور الصحافة في تحقيق الحوكمة البيئية -دراسة ميدانية-. مجلة العلوم البيئية، 53(3)، الصفحات 385-403.
16. منال سخري. (2019). الحوكمة البيئية في الجزائر. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، 7(1)، الصفحات 39-59.

17. نانسي ابراهيم محمود، جمال سعد خطاب، ومحمد عبد المنعم ندا. (2023). تأثير مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة البيئية على الأداء المالي في شركات الإسمنت المصرية. مجلة العلوم البيئية، 52(2)، الصفحات 23-47.

18. هدى عبد الغفار ابراهيم صالح. (2024). دور الحوكمة البيئية في التصدي للتغير المناخي. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 89(2)، الصفحات 1393-1425.

- باللغة الأجنبية:

19. Belfatmi, S. (2016). La Fiscalité Environnementale En Algérie : Un état Des Lieux. Revue algérienne d'économie et gestion, 10(2), pp. 65-85.
20. Hamouche, O., & Bouhadida, M. (2020). Réponses De La Gouvernance Environnementale Algérienne A La Question De La Protection De L'environnement. Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale, 14(1), pp. 299-311.
21. Huanchen , T., Xiaodong , L., & Junjie , L. (2024). Advancements, Dynamics, and Future Directions in Rural Environmental Governance Research in China. Applied Sciences, 14(13), pp. 1-21. doi:10.3390/app14135654
22. Magdi, I., & Nadereh, C. (2000). Corporate governance: A framework for implementation. Washington D.C: The World Bank Group.
23. Messali, S., & Chakour, S. (2018). Gouvernance de l'environnement littorale et aires protégées en Algérie : quels instruments pour quels objectifs. Etudes économiques, 12(3).